مُلاك التأويل

القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل

للإمام الحافظ العلّامة

أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي

الجزء الأول

تحقيق

سعيد الفلاح

دار الغرب الإسلامي

مُلاك التأويل

القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل

للإمام الحافظ العلامة

أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغاصمي الغرناطي

الجزء الأول

تحقيق

سعيد الفلاح

دار الغرب الإسلامي

© دار الغرب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
1403 هـ / 1983 م

الطبعة الثانية
1428 هـ / 2007 م

دار الغرب الإسلامي
ص: ب. 5787 ـ 113 بيروت

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

الإهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة وإلى والدتي وزوجتي وأبنائي أهدي نور هذا الإنتاج شاكراً الله العلي القدير على منّه وفضله وإنعامه.

سعيد الفلاّح

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين، حمد من يطمع في توفيق ربه للتفقه في دينه، وفي هديه لتدبر كتابه وخدمة تنزيله، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، صلاة من رام اخلاص الاتعاظ بقوله: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين.

أما بعد فان كتاب ملاك التأويل هو من الكتب المهمة في مجال تفسير كتاب الله وهو من أجل الأعمال المقدمة لخدمة القرآن الكريم. فموضوعه في تفسير متشابه الكتاب، وهو فن قل فيه التصنيف عامة وندر منه المطبوع خاصة، وذلك بشهادة الجلة من العلماء[1] بل إن هذا الكتاب يعتبر من أوفى وأبسط وأحسن ما ألف في مسائله ومباحثه. ثم أن تحقيقه وإخراجه مساهمة في إثراء المكتبة الإسلامية وتسديد لنقص في ميدان تفسير المتشابه الذي كثيرا ما شكل معترك الأقران في علوم القرآن، وما كان مجال تأويل وتحليل بين مفكري الفرق الإسلامية على اختلاف دوائرهم، بالإضافة إلى أن مؤلفه علم من الأعلام النادرة، ولم يسبق أن درس دراسة تليق بمقامه،

---

(1) الخطيب الإسكافي في مقدمة درّة التنزيل، ص 8؛ ابن الزبير الثقفي في مقدمة ملاك التأويل، ص 144؛ الزركشي في البرهان 112/1؛ السيوطي في الإتقان 194/2.

وتعرف به وتبوئه المكانة التي يستحقها في هذا المقام. وهذا الكتاب يعتبر أهم مؤلفات ابن الزبير ويمكن أن يكون ترجمانا صادقا عن مؤلفه. وأعترف أني وجدت من أستاذي المشرف: عبد الله الأوصيف من وجوه المساعدة والتشجيع ما حفزني وأزاح ترددي، وقوى إصراري على تحقيقه بكامله رغم ضخامته، جزاه الله عني كل خير.

وللكتاب نسخ عديدة يعود بعضها إلى عهد قريب من عصر المؤلف يمكن أن تكون أرضية لتحقيق سليم وقد حصلت على أربع نسخ لهذا الكتاب أعانني أهل الفضل على استجلاب اثنتين منها من معهد إحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بمصر، وثالثه من مكتبة الأوسكوريال بإسبانيا، ولا يفوتني هنا أن أنوه بالمساعدة الكبيرة التي وجدتها من أستاذي الدكتور عبد المجيد النجار على اقتناء نسختي معهد إحياء المخطوطات، ومن المستشرق الأستاذ «ميكال دي إبلزا» على الحصول على نسخة الأوسكوريال.

أما النسخة الرابعة فهي بالمكتبة الوطنية بتونس وهي أحدث المخطوطات الأربع نسخا. وقد رتبت هذه النسخ ترتيباً زمنياً ورمزت لأقدمها بِـ ـ ن 1 وللتي تليها بـ ن 2 وللثالثة بـ ن 3 وللرابعة بـ ن 4، واعتمدت في التحقيق أولاها وأقدمها كأصل ثم قابلت بينها جميعاً. وفي نهاية هذا التقديم وصف مفصّل لكل نسخة منها.

المنهج العام للعمل:

بدأت عملي بدراسة حياة المؤلف ـ يدفعني في ذلك إيمان راسخ بأن لا سبيل إلى فهم صحيح لأثر أو إنتاج إلا بعد معرفة كاملة بصاحبه. ورأيت أن أقدم للترجمة بدراسة للعصر إذ الإنسان ابن البيئة ومرتبط بالأحداث والظروف المحيطة به، فألقيت الأضواء: **أولاً**، على الوضع السياسي بالأندلس من بداية القرن السابع الهجري إلى بداية الثامن. وقد

كانت بلاد الأندلس عندها خضماً متلاطماً من الأحداث، وحرصت على أن أبرز من خلال هذا مدى تفاعل ابن الزبير مع هذه الأحداث. ثم ألقيت الأضواء: ثانياً على الوضع الفكري قبل ظهور مملكة غرناطة ثم في ظلها، وتتبعت الخصائص المميزة للحركة الفكرية يومها وتفاعل صاحب ملاك التأويل أخذاً وعطاء معها. إثر هذا كله قمت بترجمة المؤلف وتتبعت كل من ترجم له ــ وكانوا كثيرين ــ وبدا لي الأمر لأول وهلة ميسوراً ولكن سرعان ما تبين لي خلاف ذلك، كان ما أوردته كتب التراجم مكرراً في أغلبها مقتضباً غير معلل ولا منظم بل ومختلفاً أحياناً، فكان علي إذن أن أجمع وأن أتأمل وأتدبر ثم أبوب وأرتب وأستنتج. وصغت من كل ذلك ما يعرف باسم المؤلف ونسبه ومولده ونشأته، وما يكشف الغطاء عن خصاله ومعارفه وأعماله، وما حلت به من محن، واقتبست منه ما يزيح اللثام عن شيوخه وتأثيرهم فيه، وتلاميذه وتأثرهم به، ومؤلفاته وما تناولته من معارف وفنون، وما يجسم ذلك الفراغ الذي تركه المؤلف بموته، والوقع الأليم الذي عاناه معاصروه وأحباؤه.

ثم شرعت بعد كل هذا في التحقيق، واتبعت فيه المنهج التالي:

ــ اعتمدت في التحقيق أربع نسخ، والتزمت المقابلة بينها جميعاً وبكل دقة، وقد وجدت في ذلك صعوبة كثيرة نظراً لكثرة ما فيها من أخطاء ومن مواطن نقص وسقوط، الأمر الذي جعل عبارة: سقط من، أو هذا خطأ، والصواب كذا...، أو هذا لا يناسب... أو ما شابهها مترددة كثيراً بالهامش.

ــ وقفت عند كل اختلاف بين النسخ والتزمت ذكر ما يوجد بكل نسخة منها، ولم أكتف بهذا بل ألحقته في كل الحالات ببيان ما كان منها على صواب وما كان منها على خطأ وما يناسب المعنى وما لا يناسبه.

ــ حصرت ما نقص في نسخة من النسخ بين قوسين وأشرت بالهامش إلى النسخة المنقوص منها.

ـ وضعت اللفظة المختلف فيها بين قوسين وعلقت عليها بالهامش.

ـ أبرزت مكان العبارة الساقطة وتركته بياضاً، وعملت في أغلب الحالات على استنتاج العبارة التي يمكن أن تلائم السياق وتناسب المعنى.

ـ خرجت الآيات بإرجاعها إلى سورها وذكر أرقامها في تلك السور ـ وقد كانت كثيرة جداً، لأن أصل هذا التفسير قائم على جمع الآيات المتشابهة وتوجيهها بربطها بما يتقدمها من الآيات وما يتلوها. ونتيجة لما سبق تجاوز عدد التعليقات بهامش بعض الصفحات العشرين تعليقاً.

ـ وعملت على تخريج ما أومأ أو أشار إليه المؤلف من آيات، وحرصت على ذكر نص تلك الآيات بالهامش مع إثبات سورها وأرقامها فيها.

وكثيراً ما اختلفت كتابة الآية من نسخة إلى أخرى تبعاً للقراءة فعملت على تعليل ذلك ببيان القراءات المختلفة لتلك الآية وعزو كل قراءة لناقلها.

والمؤلف كثير الاعتماد على القراءات، فقد تعددت تنبيهاته إلى ذلك، وقد حرصت كل الحرص على تتبعها ورفع إشكالها سواء منها المشهورة أو الشاذة. وقد وجدت صعوبة في تحرير ما اكتفى فيه المؤلف بالإيماء أو الإشارة الغامضة كقوله عند تفسير معنى الآية: وللآية معنى آخر على قراءة من قرأ بكذا... أو نحو من ذلك.

ثم إن المؤلف كثير الاعتماد على أسباب النزول، وكثيراً ما أثار حول ذلك بعض القضايا كاختلاف العلماء في سبب النزول أو في المعني بالأمر، فلم أغفل عن إيراد ملخص للمشكل أو إحالة القارىء على الكتب التي صنفت في هذا الباب مع ذكر آسم الكتاب واسم المؤلف والصفحة.

وخرجت الأحاديث والآثار بإرجاعها إلى مصادرها وذكر المواضيع التي تندرج فيها ورقم ترتيبها، ونبهت إلى النص الأصلي للحديث أو الأثر كلما كان إيراده بالمعنى. ورغم أن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث قد سهل لي المهمة فإني قد وجدت صعوبة كبيرة في تخريج بعض الآثار إذ أن المؤلف كثيراً ما يروي بالمعنى أو يكتفي بالإيماء كأن يقول: وقد ورد في الأثر، أو قد أشارت إلى هذا السنة، أو نحو ذلك.

ـ وخرجت الأشعار ـ وقد كانت كثيرة ـ بذكر الشاعر والبحر والكتب التي توجد بها والجزء والصفحة، والتزمت في كل ذلك بالتنبيه إلى ما يوجد من تحريف في هذه الأشعار بمقارنتها بأصلها. كما قمت بإتمام الأبيات التي اقتصر فيها على ذكر الصدر أو العجز أو وقع الإيماء إليها إيماء. وقد ترجمت للشعراء وأحلت على الكتب التي ترجمت لهم.

وقد اعترضتني صعوبات كثيرة في التعرف على قائلي بعض أبيات غير مشهورة أوردها المؤلف عرضاً، ولكن وقع تجاوزها ـ والحمد لله ـ بالرجوع إلى المصنفات الكثيرة في هذا الفن.

ـ ترجمت لغير المشهورين من الأعلام، وأحلت على الكتب التي ترجمت لهم مع ذكر الجزء والصفحة.

ـ عرفت بالفرق والأماكن والوقائع وكل ما احتاج إلى تعريف.

ـ تتبّعت نقول المؤلف وإحالاته على كتب التفسير والحديث واللغة وضبطت مواقعها في كتبها ليتسنى للقارىء الرجوع إليها.

ـ عملت على التنبيه إلى ما كتبه النساخ بالهامش، مع التنبيه إلى اختلاف الخط إن حصل ذلك، وهل أن ذلك من أصل النص أو غريب عنه.

شرحت بعض الألفاظ الصعبة بالرجوع إلى معاجم اللغة المشهورة وخاصة لسان العرب فمن ذلك ما ورد بالتحقيق ص 225.

مفتاح الإشارات والرموز:

ن : متبوعة برقم رمز لإحدى النسخ الأربع.

ن 1: أقدم النسخ وهي نسخة مكتبة الشهيد علي باشا، نسخت في القرن الثامن.

ن 2: نسخة مكتبة مراد ملا: نسخت سنة 842هـ.

ن 3: نسخة مكتبة الأسكوريال، نسخت سنة 947هـ.

ن 4: نسخة المكتبة الوطنية بتونس، نسخت سنة 1037هـ.

( ): حصرت بهما ما سقط من إحدى النسخ أو خالفت فيه غيرها.

غ : إشارة إلى أن الآية من مغفلات الخطيب الإسكافي في درة التنزيل وهي من وضع المؤلف وقد أشار إليها بالمقدمة.

﴿ ﴾: حصرت بها الآيات القرآنية الشريفة.

« »: حصرت بها الأحاديث والآثار تمييزاً لها عن غيرها.

/ : خط مائل: فصلت به بين الرقم المشير إلى جزء الكتاب وبين الرقم المشير إلى الصفحة أو بين التاريخ الهجري والتاريخ الميلادي.

سقط من: عبارة دالة على أن المحصور بين حاصرتين ساقط من النسخة المرموز إليها.

بهامش: عبارة دالة على أن المحصور بحاصرتين كتبه الناسخ بالهامش.

(ص) اختصار كلمة صفحة.

(ط) اختصار كلمة طبعة.

(ج) اختصار كلمة جزء.

* * *

وعلى هذا المنهج ووفق هذه الرموز تم بعون الله تحقيق الكتاب. ولقد حرصت كل الحرص على أن يكون عملي في المستوى المرضي، سليمًا ـ قدر الإمكان ـ من النقائض، ولا أدّعي أبداً أنّي بلغتُ فيه الكمال فالكمال لله وحده، وما أوتينا من العلم الا قليلاً.

ولقد رأيت من المجدي أن أتوج هذا العمل بإلقاء بعض الأضواء على ملاك التأويل، أبرز من خلالها قيمة هذا الكتاب. وقدمت لذلك بلمحة عن متشابه القرآن، عرفت فيها بهذا الفن، وبمن ألف فيه إلى عصر ابن الزبير. وتطرّقت من خلال ذلك إلى بيان موضوع الكتاب والغاية من تأليفه، ثم إلى توضيح الخطوط العامة للمنهج الـذي رسمه المؤلف لعمله في المقدمة، ومدى التزامه به في إنجازه لهذا العمل، وفي هذا النطاق ضبطت أهم العلوم والوسائل التي استعان بها ابن الزبير على تحقيق المراد وبلوغ الغاية المنشودة، ومدى اعتماده عليها واستغلاله لها: من معرفة بالقرآن والسنة، وعلوم لغوية، وقراءات، وأسباب نزول، وفقه، وقواعد أصولية... وغيرها.

ـ وحملني كل ذلك على عقد مقارنة بين ملاك التأويل وبين درة التنزيل للإسكافي التي حذا ابن الزبير حذوها وكانت له أهم حافز على تأليف كتابه، فكانت مقارنة من جهة الموضوع والغاية والكم والكيف، تجلت من خلالها مميزات ملاك التأويل، وقيمته الحقيقية، والمكانة التي يمكن أن يحتلها بين ما صنف في علم المتشابه.

المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في إنجاز عملي مصادر ومراجع متعددة في فنون شتى، تنحصر عموماً في المحاور التالية:

1 ـ القرآن وعلومه:

إن كتاب ملاك التأويل قد صنفه ابن الزبير في توجيه متشابه القرآن.

وأشار المؤلف في المقدمة أن علم المتشابه علم جليل لم يقرع بابه قبله أحد إلّا ما كان من الخطيب الإسكافي في درة التنزيل، فاستلزم ذلك التعريف بهذا العلم وتتبعته في مصنفات السابقين إلى عهد ابن الزبير، ورجعت في ذلك إلى الكثير مما صنف في علوم القرآن قديماً وحديثاً، فلم أعثر على دراسات ذات بال إذا استثنيت ما أورده الزركشي في البرهان[1] والسيوطي في الإتقان[2]. ولقد كثر في هذا المصنف ورود الآيات القرآنية وترددها، ولا يكاد يخلو سطر من سطوره من ذكر آية قرآنية أو تلميح لها أو إحالة عليها، واستوجب تخريجها بذل مجهود كبير وصرف وقت طويل رغم ما يتسم به هذا العمل من آلية.

كما كثر فيه التعرض إلى القراءات، وقد اعتمدت في تحرير مسائلها وبيان أوجهها على «التيسير» لأبي عمرو الداني «والنشر في القراءات العشر» لابن الجزري و«حجة القراءات» لابن زنجلة.

وكان اعتمادي في تحرير ما تعلق بأسباب النزول على كتاب الواحدي النيسابوري وعلى «لباب النقول في أسباب النزول» للسيوطي، واستعنت على ما لم يتعرضا إليه بكتب التفسير بالمأثور وخاصة «جامع البيان» للطبري أو كتب السيرة والتراجم «كسيرة ابن هشام» و«الإصابة».

---

(1) البرهان للزركشي 112/1، الطبعة الأولى، دار احياء الكتب العربية، 1957.

(2) الإتقان للسيوطي 194/2، الطبعة الثالثة، القاهرة 1941.

أما عن استشهاد ابن الزبير بآراء المفسرين وإحالاته على كتبهم فقد كانت في أغلبها ـ إن لم أقل كلها ـ منصرفة إلى مفسرين مشهورين وتفاسير معروفة، كالطبري في جامع البيان، والإسكافي في درة التنزيل، والزمخشري في الكشاف، والرازي في مفاتيح الغيب، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن وغيرهم وقد اعتمدت على هذه التفاسير في تخريج نقول المؤلف والتثبت من صحتها.

وقد استعنت في هذا المجال بتنوير المقباس من تفسير ابن عباس وتفسير مجاهد وبأبواب التفسير في كتب السنة إذ كثيراً ما يستشهد المؤلف بأحاديث وآثار في التفسير.

2 ـ السنة والآثار:

ورد في ملاك التأويل ذكر الكثير من الأحاديث والآثار، وقد عدت في تخريجها إلى الصحاح، واستعنت على ذلك بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث فقدم لي في هذا المجال خدمة جليلة، غير أني كثيراً ما وجدت نفسي أمام أحاديث وآثار لا ذكر لها في هذا المعجم، أوردها المؤلف خالية من السند أحياناً، ومروية بالمعنى أحياناً أخرى، رجعت في تخريجها إلى كتب التفسير بالمأثور وإلى كتب السير والمغازي كجامع البيان للطبري وسيرة ابن هشام. واعتمدت في تبين المعنى على بعض شروح الصحاح كشرح النووي على صحيح مسلم وعارضه الأحوذي بشرح صحيح الترمذي للمالكي، كما استعنت في تبين علوم الحديث بمقدمة ابن القلاح بشرح الزين العراقي وبمرجع حديث هو كتاب: علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح.

3 ـ اللغة وفنونها:

ابن الزبير إمام في اللغة وكتابه ملاك التأويل كنز لغوي ثمين، كثر فيه الاستشهاد بالشعر والأمثال والأقوال المشهورة من كلام العرب، فحملني كل هذا في مناسبات عديدة إلى جولات شيقة بين كتب اللغة

والدواوين الشعرية ومجامع الأمثال والمعاجم. وقد كان دليلاي المفيدان في تخريج كل ما ذكرت: معجم شواهد العربية لعبد السلام محمد هارون، وفهرس شواهد سيبوية لأحمد راتب النفاخ، وكان أهم ما اعتمدته من المصادر: كتاب سيبوية، وقد تعددت إحالات المؤلف عليه وكثر استشهاده بشواهده من شعر ونثر. كما اعتمدت المجامع والدواوين الشعرية كالجمهرة لأبي الخطاب القرشي، وديوان الحماسة لأبي تمام والشعر والشعراء لابن قتيبة، ومعجم الشعراء للمرزباني. ومجمع الأمثال للميداني ودواوين شعرية كثيرة. غير أن المؤلف كثيراً ما يستشهد بأبيات شعرية أو أمثال وأقوال غير مشهورة يصعب تخريجها، ولكن ــ والحمد لله ــ وقع تخريج جلها ــ ان لم أقل كلها ــ بتتبعها في دواوين الشعراء وكتب التراجم والأخبار.

وقد كان للسان العرب لابن منظور دوره الفعال في عملي خاصة في تذليل ما اعترض سبيلي من صعوبات لغوية وردت في كلام المؤلف أو فيما استشهد به من شعر ونثر.

4 ــ التاريخ والتراجم:

اعتمدت كتب التاريخ والتراجم لغرضين أساسيين: اعتمدتها أولاً في المدخل الذي صدرت به هذا التحقيق، وبالتحديد في دراسة الوضع السياسي والفكري في عصر ابن الزبير، ثم في ضبط ترجمة المؤلف وما تبعها من بيان لخصائص المؤلف وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

واعتمدتها ثانياً في التعريف بما ورد ذكره في ملاك التأويل من أعلام وأحداث تاريخية.

فمن جهة الغرض الأول كانت المصادر والمراجع التي يمكن الاعتماد عليها في بيان خصائص الوضع السياسي والفكري لعصر ابن الزبير قليلة والمعلومات عن هذه الفترة الممتدة من انحدار دولة الموحّدين إلى ظهور مملكة غرناطة وازدهارها معلومات مشتتة في مصادر كثيرة، وأهم هاته

المصادر: تاريخ ابن خلدون، والإحاطة لابن الخطيب، وكتب التراجم الأندلسية كالتكملة لابن الآبار، والذيل والتكملة لابن عبد الملك، وصلة الصلة لابن الزبير، وقد استعنت على هذا بمراجع معاصرة منها: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتصرين لمحمد عبد الله عنان، والمجمل في تاريخ الأندلس لعبد الحميد العبادي. أما كتب التراجم التي اعتمدتها في ضبط ترجمة المؤلف فكانت كثيرة تزيد عن عشرين، ولئن كانت في أغلبها تنقل عن بعضها فقد أفادتني كثيراً في التعرف على شخصية ابن الزبير ومكنتني من ضبط ترجمة وافية مستفيضة تتناول كل جوانب حياته، تليق بمكانته العلمية الجليلة، وأوفى هذه الكتب ترجمة لابن الزبير: الذيل والتكملة لابن عبد الملك الأنصاري والإحاطة لابن الخطيب، وأغلب من ترجم له ينقل عنهما. وأما من جهة الغرض الثاني فقد تطلب مني التعريف بالأعلام والأحداث التاريخية الرجوع إلى العديد من كتب التراجم وكتب السير. وقد تمكنت ــ بعون الله ــ من الترجمة لكل من ورد ذكره في ملاك التأويل من الأعلام وكان في حاجة إلى التعريف.

5 ــ الملل والنحل:

عرف ابن الزبير بتصديه لأهل الأهواء والبدع وشدته على أصحاب الملل، وفي هذا السياق يندرج ما ورد في ملاك التأويل من ردود كثيرة عليهم. وقد حرصت على التعريف بهذه الفرق والملل والنحل وإحالة القارىء على المصادر والمراجع التي تمكنه من معرفتها أكثر. وقد اعتمدت في هذا خاصة كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ثم كتاب الملل والنحل للشهرستاني.

التعريف بالمخطوطات المعتمدة في التحقيق:

□ النسخة الأولى (ن 1):

مصدرها معهد إحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بمصر عن نسخة مصورة (مكروفيلم) تحت رقم: 259 بتاريخ 1969 عن مخطوطة بمكتبة الوزير الشهيد علي باشا (1815 ــ 1871) تحت رقم 168، وعلى الصفحة الأولى منها ختم بوقفها جاء فيه «مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا، رحمه الله، تعالى بشرط أن لا تخرج من خزانته»، ويرجع تاريخ نسخها إلى القرن الثامن (1)، وأما الناسخ فهو مجهول لحد الآن، وقد كتبت بخط مغربي أندلسي يقل وضوحه أحياناً، وبلغ عدد أوراقها 207 من الأوراق، ومقاس الصفحة 29,7 سم × 22 سم وهي تشتمل على 25 سطراً. وهذه المخطوطة على حالة حسنة عموماً.

ملاحظات عامة حول هذه النسخة:

1 ــ ورد بها أحياناً بعض مواطن نقص، وقع التنبيه إليها في التحقيق، وقد وقع تداركها وسددت من النسخ الأخرى بما لايدع مجالاً للشك في إتمام النقص المشار إليه باستثناء ما ورد في النسخ الأربع وحجم هذا النقص لا يؤثر في قيمة المخطوط ولا يتكرر إلا نادراً. وسعيت اجتهاداً إلى سده وأثبت ذلك في الهامش تاركاً الأصل على ما هو عليه مراعاة للأمانة.

2 ــ ثم هي أقدم النسخ الأربع إذ كان نسخها في القرن الثامن تقريباً وهو القرن الذي توفي فيه ابن الزبير. وقد كتبت فيها بخط بارز أسماء السور وترتيب الآيات والأسئلة والأجوبة وبداية أمهات المسائل، ويبدو من هذا كله أن ناسخها عالم بموضوعه، ملم به.

---

(1) كذا جاء في فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات 47/1. أما النسخة ذاتها فلا تحمل تاريخ نسخها.

3 ـ لهذا وقع اعتمادها في التحقيق كأصل لقدمها وقربها من عصر المؤلف ولقلة أخطائها ومع ذلك فقد قوبلت بالنسخ الأخرى. ولما كانت بعض صفحاتها مطموسة بفعل الرطوبة، فإني وجدت صعوبة في قراءتها أحياناً، لكن أمكن التغلب عليها بالمقارنة.

ـ وفيما يلي صورة للصفحتين الأوليين من المخطوطة وصورة للصفحة الأخيرة.

الصّفحتان الأولى والثانية من (ن 1)

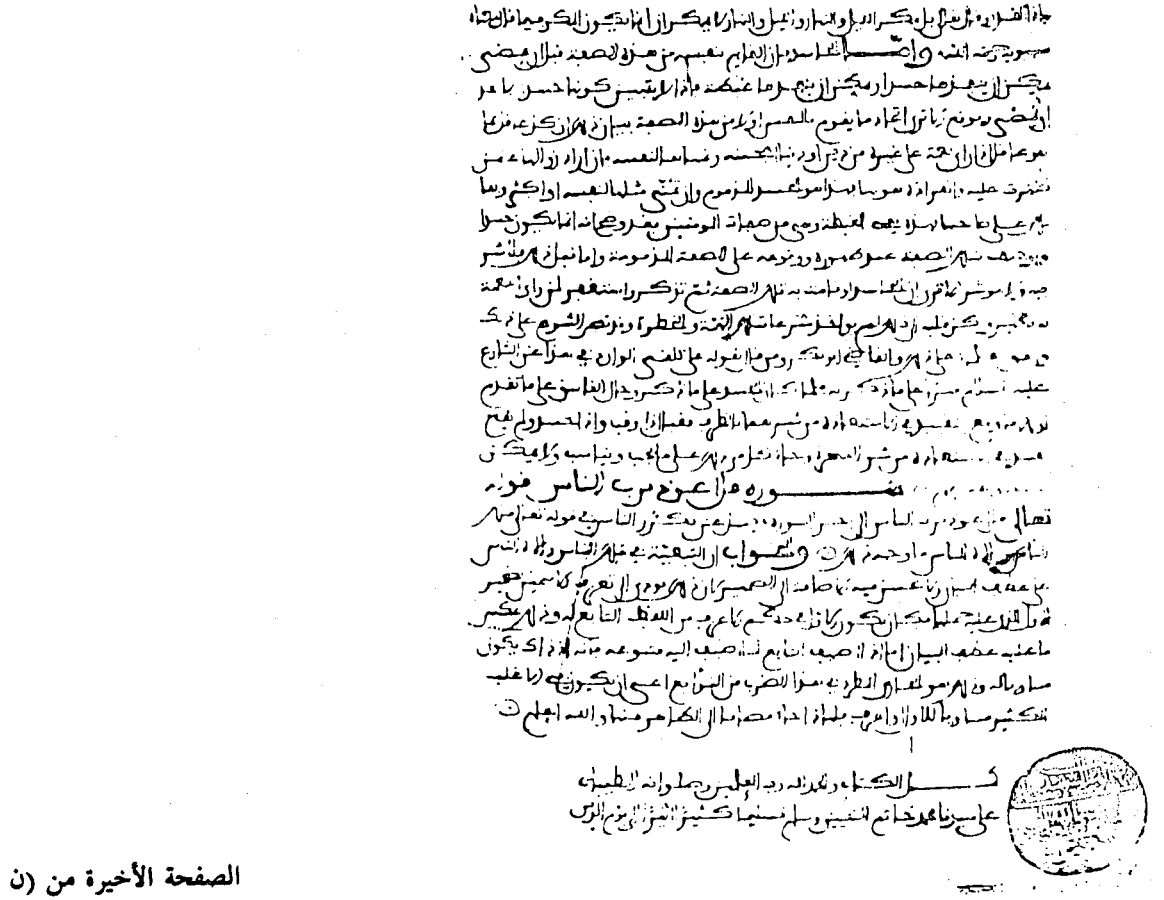

الصفحة الأخيرة من (ن 1)

□ **النسخة الثانية (ن 2):**

مصدرها معهد إحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بمصر عن نسخة مصورة (مكروفيلم) تحت رقم: 260 عن مخطوطة بمكتبة مراد ملا تحت رقم 308. ويعود تاريخ نسخها إلى سنة 842هـ، وقد جاء في آخر الصفحة الأخيرة: «ووافق الفراغ منها آذان العصر يوم الثلاثاء تاسع عشر جمادى الأول من شهور سنة اثنتين وأربعين وثمان مائة». وقد تولى نسخها بخط نسخ نفيس محمد بن محمد بن محمد البكري الشافعي في 238 ورقة من مقاس 28 سم × 13 سم، وضمن كل صفحة منها 25 سطراً. وهي عموماً في حالة حسنة.

ملاحظات عامة حول هذه النسخة:

1 ـ كتب على الوجه الأول من الورقة الأولى بخط مغاير ترجمة المؤلف منقولة عن بغية الوعاة للسيوطي.

2 ـ وبالنسخة بعض مواطن نقص وقع التنبيه إليها في الهامش، وقد وقع تداركها وتسديدها بالمقارنة مع النسخ الأخرى إلا ما كان منها متواجداً في كل النسخ، وقد حرصت على استنتاج هذا النقص من السياق وإثباته بالهامش تاركاً الأصل على حالته الأولى مراعاة للأمانة.

3 ـ وقد كتب فيها بخط بارز أسماء السور وترتيب الآيات، وتميزت في جملتها بقلة أخطائها نسبيا.

ـ وفيما يلي صورة للصفحتين الأوليين من المخطوطة وصورة للصفحة الأخيرة.